الفصل الأول:

الاقتصاد السياسي النكبة

رانيا عبد الرحيم المدهون

اندلعت الحرب، بمجرد صدور قرار تقسيم فلسطين، عن الجمعية العمومية، للأمم المتحدة (١٩٤٧/١١/٢٩)، ولأن النصر إنما يتحقق في الجبهة الداخلية، أولاً، ولأن الأساس في الجبهة الداخلية هو البنية الاقتصادية، لذا كانت هذه الدراسة.

اقتصاد القطاعين

واجه الشعب العربي الفلسطيني (١٩٣٢ - ١٩٣٩)، إجراءات من الضغط والحصار الاقتصادي، المنظم، والمبرمج، التي مارسها التحالف الإمبريالي البريطاني - الصهيوني، والتي أدت إلى نتائج مأساوية، على طريق التطور الاقتصادي للشعب العربي الفلسطيني [١].

إن حصيلة التطور، حتى العام ١٩٣٩، أثبتت أن الإمبريالية لجأت إلى مختلف الأساليب، لإجهاض الكفاح التحرري للشعوب، وقد كانت المنظمة الصهيونية، أحد وسائل الإمبريالية البريطانية، لتثبيت وحماية مصالحها الاحتكارية، وتنفيذ سياساتها (الإمبريالية) في الشرق الأوسط، والمحافظة على مواقعها الاقتصادية - النفط، السوق، والاستراتيجية - في

(١) أحمد سعد، **التطور الاقتصادي في فلسطين**، ط١، حيفا، دار الاتحاد للطباعة والنشر، أيار/ مايو ٨٥، ص ١٢١.

openkanar.com

الطريق إلى الهند، ولمقاومة الحركة العربية المعادية للامبريالية [١].

كما أكدت حصيلة التطور، عجز القيادة التقليدية العربية، من ممثلي عائلات أسياد الأرض، والإقطاع المتبرجز - الذين تحولوا من تأجير الأراضي، إلى توظيف رأسمالهم في التجارة وغيرها - عن قيادة الزخم التحرري لجماهير الشعب العربي الفلسطيني المسحوقة، التي فجَّرت انتفاضة ١٩٣٣وثورة (١٩٣٦ - ١٩٣٩). خاصة في مواجهة عدو متمرِّس، ذي خبرة، من ممثلي الرأسمالية المتطورة - الإمبريالية والصهيونية [٢].

يتضح من خلفية التطور الاقتصادي، أنه بفعل حكم الانتداب البريطاني، المتساوق مع الاستيطان الصهيوني، وتأثيره على سوق المنافسة الاقتصادية - الجارية في فلسطين - نجحت إمكانيات تطور برجوازية يهودية صناعية قوية، وبروليتاريا عمالية صناعية. كما كانت هناك قاعدة جماهيرية واسعة جدا من الكادحين، والفلاحين وصغار البرجوازيين المسحوقين العرب، - بفعل الإمبريالية، والاستيطان الصهيوني، مستعدين للتضحية في سبيل التحرر، والاستقلال[٣]، كما تفشَّت البطالة، في وسط العمال العرب، والفلاحين [٤].

إلى جانب أسياد الأرض، والعائلات الكبيرة (الحسيني،

(١) **المصدر نفسه**، ص١٥٢.
(٢) **المصدر نفسه، الصفحة نفسها**.
(٣) **المصدر نفسه، الصفحة نفسها**.
(٤) عبد القادر ياسين، **كفاح الشعب الفلسطيني قبل العام ٤٨**، ط ٢، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص ١٣٥.

والنشاشيبي...)، التي ضُرِبَت مصالحها الاقتصادية، أيضًا، بفعل الإمبريالية والصهيونية، ولكنها ظلت ترهب التحولات الجارية، الاقتصادية، والاجتماعية [1].

في عهد الانتداب:

انشطر الاقتصاد الفلسطيني، في عهد الانتداب، إلى ثلاثة أجزاء، احتوى الأول منها على الاقتصاد العام المشترك، أو الكلي، الذي ضمَّ المدخلات، والمخرجات، البريطانية، العربية، واليهودية، واحتوى الثاني على الاقتصاد اليهودي، الذي ضمَّ تجمعات الجالية اليهودية (ذات النزعة الصهيونية) المتنامية بمؤسساتها، وتمثل الثالث في الاقتصاد العربي الفلسطيني [2].

الإطار المؤسسي للنشاط الاقتصادي:

أولا: الصهيوني:

ارتبطت التطبيقات المؤسسية الصهيونية، بالحركة الصهيونية، وأيديولوجيتها، وأهدافها، الرامية إلى استيطان فلسطين، والعمل على تهويدها، من خلال عملية استغلال الأرض، واستثمارها، واستصلاحها، وتشجيع الهجرة " اليهودية - الصهيونية " المتواصلة إليها، وانقسم الإطار المؤسسي التمويلي، الذي عمل من خلاله الاقتصاد الصهيوني في

(١) سعد، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٣.

(٢) الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلد الأول، بيروت، ١٩٩٠انظر: فؤاد حمدي بسيسو، المنطلقات السياسية والقانونية والإدارية والمؤسسية للتطور الاقتصادي في فلسطين ص ٦٠١.

فلسطين، إلى [١]:

١ - المنظمة الصهيونية: كانت بمثابة الأم لكل المؤسسات الصهيونية، التي تأسست، أو نشطت في فلسطين، خلال سني الانتداب البريطاني.

٢ - الوكالة اليهودية: اعتبرت الممثل السياسي والاقتصادي للقطاع اليهودي الصهيوني في فلسطين.

٣ - الهستدروت.

٤ - الكيرين كايميت.

٥ - الكيرين هايسود.

٦ - المؤسسات التمويلية الصهيونية الأخرى.

ثانيا :المؤسسة التعاونية :

لعبت مؤسسات الحركة التعاونية، في فلسطين، دورًا بالغ الخطورة، في بناء وتمتين أرضية الانطلاق، لمختلف الأنشطة الاقتصادية، في فلسطين، ولاسيما بالنسبة للمستوطنين اليهود. فقد كان لها تشابكاتها، وارتباطاتها الأساسية، بالوكالة اليهودية، والهستدروت، وكثير من المؤسسات التمويلية، فضلاً عن تمتع تلك الحركة التعاونية الصهيونية، بدعم كبير من سلطات الانتداب [٢].

كما ظهر الفرق بين ملامح الحركة التعاونية وإنجازاتها، في

(١) **المصدر نفسه**، ص ٦٢١: ٦٢٤.
(٢) **المصدر نفسه**، ص ٦٢٥.

obeikandl.com

الوسطين، اليهودي والعربي، ففي الوسط اليهودي، كان ثمة هيكل مؤسسي من عدة نماذج، لعبت دورًا مركزيًا في بناء قواعد (الوطن القومي اليهودي)، على حساب الوجود المؤسسي في فلسطين، ويلاحظ أن من أهم أسباب نجاح التنظيم التعاوني، لأنشطة المجتمع اليهودي، في فلسطين، إسهام " المنظمة الصهيونية العالمية " فيه، والأفراد اليهود، إسهامًا انعكس في تبني المنظمات الصهيونية، في فلسطين، لسياسة الاستيطان، وتأسيس المزارع الجماعية، وتدعيمها. يضاف إلى ذلك جذور المجتمع اليهودي - الصهيوني، الوافد إلى فلسطين [1].

ثالثًا: الإطار المؤسسي العربي:

في الوقت الذي توفَّر فيه للاقتصاد الصهيوني، الكثير من المؤسسات الصهيونية، ذات الانتشار العالمي، (المرتبطة بشبكة علاقات عضوية مع الصهيونية العالمية، وقوى الاستعمار العالمي، في أوروبا الغربية، والولايات المتحدة الأمريكية)، بالإضافة إلى إطار سياسي، وقانوني موافق لأنشطتها، هيأته لها سلطات الانتداب البريطاني، بجانب إمكاناتها البشرية، والتنظيمية، فقد لوحظ أن الإطار المؤسسي، الذي تم تأمينه للاقتصاد العربي، اتسم بالمحدودية، والضعف، الشديدين، سواء بالنسبة للإمكانات والموارد المالية، أو البشرية، أو الأطر المؤسسية، التنظيمية، السياسية، والقانونية، التي تُوفِرها، عادةً، إدارة التنمية الوطنية، في أي اقتصاد وطني، مستقل، والتي كانت غائبة في الاقتصاد الفلسطيني، بالإضافة إلى ملاحظة عدم توفُّر دعم عربي، بشكل ملحوظ، للمؤسسات

(١) **المصدر نفسه**، ص ٦٢٦.

العربية الفلسطينية.

وانقسم الإطار المؤسسي العربي إلى[١]:

١- الحركة التعاونية العربية.

٢- البنك العربي: وهو أقدم مؤسسة مصرفية عربية في فلسطين.

٣- بيت المال العربي.

٤- البنك الزراعي العربي.

٥- البنك الصناعي العربي.

٦- مؤسسات عربية أخرى.

٧- صندوق الأمة.

٨- غرفة التجارة العربية.

٩- شركة التأمين العربية المحدودة.

كما رأينا، فقد حالت بريطانيا دون تقدم العرب، اقتصاديًا، وأبقتهم فقراء يعتمدون على الزراعة. وبما أن رقعة فلسطين ضيِّقة، ومواردها محدودة، لذلك طغى عليها الاقتصاد الصهيوني الصناعي، رغم تأليف لجان للاقتصاد الوطني، لتشجيع المصنوعات الوطنية [٢].

(١) **المصدر نفسه**، ص ٦٢٦، ٦٣٢.

(٢) محمد فائز القصري، **حرب فلسطين** ٤٨، الجزء الأول، الصراع السياسي بين الصهيونية والعرب، دار المعرفة، القاهرة، ١٩٦١، ص ١٤٢.

obeikandl.com

موارد فلسطين والطاقة الاستيعابية:

من المفاهيم التي أسهمت في زيادة امتصاص موارد فلسطين، وطاقتها المتاحة واستغلالها لصالح الاقتصاد اليهودي، مفهوم الطاقة الاستيعابية*، فقد عمل اليهود على تكييف معنى الطاقة الاستيعابية، بشكل مضلل، تناقض مع المفاهيم الاقتصادية المنطقية، المتعارف عليها لهذه الفكرة، والدفاع عنه، بحيث تتمكن من تبرير استيعاب أكبر عدد من المهاجرين في فلسطين، رغم محدودية الأرض ومواردها [١].

إن تطبيق هذا المفهوم، كان يعكس إحلال الوجود اليهودي - الصهيوني تدريجيًا، محل أهالي البلد الأصليين من العرب، ونزع ملكية الأرض الزراعية، ومنافسة المنتج العربي الزراعي، والصناعي، منافسة قاتلة. كما ارتكز هذا المفهوم على الجانب الديناميكي، الذي تّتسع دائرته بشكل غير محدود، كلما زادت إمكانات التمويل، والتثمير، والتكنولوجيا[٢].

سياسات الهجرة[٣]:

١ - سياسات حكومة الانتداب، التي ساعدت على تسهيل الهجرة اليهودية العلنية، والسرية، وإحلال الوجود الصهيوني، محل الوجود العربي، في فلسطين.

(*) قدرة الموارد الطبيعية المتاحة، على تأمين ظروف معيشية مناسبة، للمجتمعات المقيمة في فلسطين، وتحسين مستويات دخلها.

(١) الموسوعة الفلسطينية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٣٧.

(٢) **المصدر نفسه، الصفحة نفسها.**

(٣) **المصدر نفسه**، ص ٦٤٤ - ٦٤٦، ٦٥٠.

obeikandl.com

٢ - السياسة الصهيونية تجاه الهجرة.

٣ - الصراع على موارد فلسطين، ومفهوم طاقة الاقتصاد الفلسطيني الاستيعابية، وتأثيره على التطورات الاقتصادية لفلسطين، فيما يتعلق بتلبية احتياجات الوجود اليهودي - الصهيوني الاستيطاني المكثّف، أدى كل هذا إلى خلق صراع مصالح، بين المجتمعين العربي واليهودي - الصهيوني، نظرًا لتنازعهما على الموارد، نفسها.

محددات التطور الاقتصادي:

لا يرجع تضاؤل المساهمة العربية، في هذا القطاع، لقصور في إمكانات العرب، ولكنه يرجع، بشكل جوهري، إلى سياسات السلطات البريطانية، والتي انحصرت أهدافها، منذ بداية احتلالها لفلسطين، في تأطير وضع البلاد داخل ظروف اقتصادية، وسياسية، تمكّن تلك السلطات من إنشاء وطن لليهود، طبقًا لالتزاماتها وفق " وعد بلفور "، و " صك الانتداب "، والذي كال بكيل معاول الهدم، التي تبنَّته، طوال الثلاثين عامًا، التي سيطرت خلالها سلطات الاحتلال البريطانية على البلاد[١].

ثمة محددات رئيسية قادت التطور الاقتصادي، وأسهمت في صياغة ملامحه الهيكلية[٢]:

أ- أُديرت دفة الاقتصاد الوطني الفلسطيني، وفق مجموعة من الأطر

(١) د.هند أمين البد يري، **أرض فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ**، ط١، القاهرة، مطابع جامعة الدول العربية، أكتوبر تشرين الأول ١٩٩٨، ص ٣٦٠.
(٢) الموسوعة، **مصدر سبق ذكره**، ٦٩٩ - ٧٠٦.

السياسية، والقانونية، والمؤسسية، التي ارتبطت بإحلال الوجود الديمغرافي الصهيوني، محل نظيره العربي.

ب- تم توجيه التطور الاقتصادي لفلسطين، وفق متطلبات إقامة مختلف القواعد الإنتاجية، والمؤسسية، الصهيونية، وقد تمَّثل ذلك كله، في مختلف السياسات، لا سيما ما تعلَّق منها بسياسة الهجرة الصهيونية، وسياسات استغلال موارد فلسطين الطبيعية، واستثمارها، وبشكل خاص، ما اتصل منها بتشجيع الاستيلاء على الأرض الفلسطينية، واستيطانها من قِبَلْ اليهود - الصهاينة.

ج- أسهمت سياسات الانتداب التمييزية، لصالح المستوطنين الصهاينة، والمجتمع الصهيوني، في إسقاط المحاولات العربية، لتطوير القدرات الذاتية، والتطوير المالي، والزراعي، والصناعي.

د - أسهم الالتزام البريطاني، من خلال الإدارة العسكرية، في البداية، ومن ثم الإدارة المدنية، في تردي الأوضاع الاقتصادية العربية.

هـ - سجَّل التاريخ الاقتصادي لفلسطين، ظاهرة الثنائية في الاقتصاد.

و - سقط الاقتصاد العربي - الفلسطيني، ضحية ضعف العرب، الذين كان منوطًا بهم إنقاذ ذلك الاقتصاد، وإغاثته، وذلك في إطار هيمنة القوى الاستعمارية الانجليزية، المتحالفة مع مجموعة دول الحلفاء.

ز - ترتَّب جزء من المسئولية، في تمكين التفوق الاقتصادي الصهيوني، من النفاذ إلى فلسطين، على بعض قيادات شعبنا، التي مزقتها الخلافات السياسية.

ح - لعبت الخبرة المتراكمة لدى الفئات اليهودية - الصهيونية المهاجرة إلى فلسطين، بالإضافة إلى شبكة العلاقات المالية، والمصرفية العضوية، بكثير من المؤسسات في الدول الغربية، دورًا رئيسيًا، في إنجاح مسعى تمتين قاعدة الوجود المؤسسي الصهيوني، في فلسطين، وقد تكاتفت السياسات المالية، والنقدية، والجمركية، والتجارية لحكومة الانتداب، مع الإمكانات التمويلية الوفيرة لقوى الحركة الصهيونية، ومؤسساتها، في دعم القطاع الإنتاجي اليهودي.

العلاقات الاقتصادية

محددات التطور الزراعي [1]:

١- الأراضي الزراعية: تميَّز الاقتصاد، بأنه اقتصاد زراعي، بالدرجة الأولى، لأن ثلث السكان اعتمدوا في معيشتهم، بشكل مباشر، على الزراعة، رغم أن البلاد لم تكن قد حقَّقت الاكتفاء الذاتي، في الإنتاج، والاستهلاك الغذائي، بصورة عامة، والحبوب بصورة خاصة.

٢- مصادر المياه: تم استغلالها خلال فترة حكم الانتداب.

هيكل الإنتاج الزراعي، وتطوراته:

انقسم هيكل الإنتاج الزراعي، إلى الزراعة الوطنية، وزراعة الحمضيات، والزراعة الكثيفة، والمختلفة، حيث تضاعف إنتاج المحاصيل الزراعية، من عام ١٩٢٢ - ١٩٤٤، ثلاث مرات، باستثناء الحمضيات والدخان، كما ارتفع دخل المحاصيل الزراعية، بسبب ارتفاع

(١) **المصدر نفسه**، ص ٦٥٥.

obeikandl.com

الأسعار في العالم كله، خلال فترة الحرب العالمية الثانية، وحدث تحول في نوعية الإنتاج الزراعي، فانتقل من الاستهلاك الذاتي إلى الإنتاج التسويقي، وغدا التحوُّل في إنتاج المنتجات التي تُدِرْ دخلاً أكبر[1]، وترتب على ذلك أن[2]:

١- حقق القطاع الزراعي الفلسطيني، نموًا اتسم بعدم الانتظام، بفعل المحددات السياسية، والقانونية، والمؤسسية، الناجمة عن تأثير التحالف بين قوى الحركة الصهيونية والانتداب، والذي أدى إلى خلق ظاهرة الثنائية في الاقتصاد الزراعي الفلسطيني، فأصبح لكل من الاقتصادين، العربي، والصهيوني، هيكل إنتاجي، وتمويلي، وتسويقي مختلف، واتسم الاقتصاد العربي بالتراجع المستمر، نتيجة غياب إدارة التنمية الوطنية.

٢- تأثَّر النشاط الزراعي في فلسطين، بالعلاقات الاقتصادية الدولية، تأثرًا كبيرًا.

٣- تمثَّلت أهم مشاكل الزراعة في فلسطين، أثناء الانتداب، في اعتماد الزراعة على محصول واحد، هو الحمضيات، أمام الضغط السكاني المستمر على موارد فلسطين الطبيعية، ولا سيما غزو الهجرة اليهودية المتدفقة على فلسطين، الأمر الذي حرم البلاد، من فرصه

---

(١) **المصدر نفسه**، ص ٦٥٨ - ٦٦٠.

(٢) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- **المصدر نفسه**، ص ٦٦٤ - ٦٦٦.

- جدع جلادي، **إسرائيل نحو الانفجار الداخلي، التخاطب بين المستوطنين الحوربين وأبناء دار الإسلام**، ط١، دار البيان للنشر والتوزيع القاهرة، ١٩٨٨، ص ٥١.

- ياسين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٠٠ - ٢٠١.

استغلال مواردها الطبيعية والمائية، بشكل يساعد على تنمية مستوى معيشة أهلها.

٤- ظهر تفوق المُزارع الصهيوني على العربي، في مجال الإنتاج، في عدد من الزراعات، لِما توفَّر للزراعة الصهيونية من تقنية مميكنة متفوقة، ورأسمال وافر، وقوة تسويقية عالية، بفعل مجموعة القوى والسياسات التمييزية، رغم أن ذلك التمييز كان حكرًا على اليهودي - الصهيوني الغربي، وفشل ٩٩% من محاولات اليهود الفلسطينيين وغيرهم من العرب، بصورة عامة، في إقامة قرى زراعية، إلى عام ١٩٤٧*، لأن معظم الأموال الصهيونية، قد تم صرفها على مستوطنات صهيونية أشكنازية، بسبب أهميتها القومية، والاقتصادية، والأمنية للمشروع الصهيوني. هكذا احتكر المستوطنون الأشكناز تأسيس الكيبوتسات، والتعاونيات الزراعية، وكان الدور الذي خصص لليهود العرب، هو العمل كأُجراء رُخصاء.

٥- اتخذ التطور الإنتاجي الزراعي، اتجاهًا غير متوازن، بالنسبة إلى فروع الإنتاج.

٦- ارتفعت أسعار إنتاج المزارع العربية، أثناء الحرب العالمية الثانية، وارتفع الدخل الزراعي، وإن لم يحدث تراكم رأسمالي في الريف، بسبب الضرائب الفادحة على الفلاح العربي.

(*) بلغت نسبة الأراضي الزراعية التي امتلكها الصهاينة، حتى العام ١٩٤٤، أقل من ١٠%، من مجمل الأراضي الزراعية، و ٩٠% للعرب.

محددات التطور الصناعي:

أ- في القطاع العربي[1]:

١- واجهت الصناعة العربية الحرمان من فرص النمو، التي توفرها، في العادة، إدارة التنمية الوطنية، إلا أن الزيادة السكانية العربية، شكلت مصدرًا أساسيًا لسوق الإنتاج الصناعي العربي، إلى جانب ذلك ساعدت ظروف الحرب العالمية الثانية الصناعية العربية، وذلك نتيجة انخفاض الاستيراد، الذي أدى، بدوره، إلى نمو كثير من فروعها (مثل صناعة التبغ العربي).

٢- عانت الصناعة العربية، من مشكلة الانشداد إلى أساليب الإنتاج التقليدي، واليدوي الأسري، فقد عجزت هذه الصناعات عن مواجهة المنافسة الخارجية.

٣- أثَّرت الأعمال الثورية، والانتفاضات الوطنية، التي شهدتها فلسطين، سلبًا، في فرص نمو الصناعة العربية.

٤- اندلعت الحرب العالمية الثانية، فحدث التطور السريع لكثير من الصناعات، إلى جانب نجاح الجهد الصناعي العربي الفلسطيني المثابر، في تطوير نواة قاعدة صناعية عربية، قابلة للانطلاق.

ب- في القطاع اليهودي[2]:

١- لعب الإطار السياسي المؤسسي لحكومة الانتداب، والحركة

(١) الموسوعة الفلسطينية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٧٧ - ٦٨١.
(٢) **المصدر نفسه، الصفحة نفسها.**

الصهيونية، دورًا مركزيًا، كمحدد رئيسي، من محددات النمو الصناعي في القطاع اليهودي، في فلسطين.

٢- استفادت الصناعة اليهودية من معاملة سلطات الانتداب التفضيلية لها.

٣- أدى تشجيع حكومة الانتداب، للهجرة اليهودية إلى فلسطين، وخاصة العمال الصناعيين، والمهنيين، والحرفيين المهرة، إلى قيام قاعدة صناعية يهودية - صهيونية قوية.

٤- أسهمت " الوكالة اليهودية " في ٤٠% من التمويل اليهودي الصناعي، ٥٠% الأنكلو - فلسطيني، ١٠% البنك الصناعي، ١٠% بنك العمال.

ج - صندوق القروض متوسطة الأجل :

قام بتقديم القروض للمشاريع المتوسطة والصغيرة، لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات[١].

هيكل الإنتاج الصناعي عام ١٩٣٩ وتطوراته :

في بداية حكم الانتداب، كان الوضع الصناعي في فلسطين متقدمًا نسبيًا (عنه في العهد العثماني)، لكن الصناعات النسيجية كانت متدهورة، مع التوقُّف، تمامًا، عن زراعة القطن، بعد تدفُّق المنتجات القطنية الأوروبية الرخيصة، واختفاء مصانع النسيج في بعض المدن، أما

(١) **المصدر نفسه**، ص ٦٨١.

الصناعات التمويلية، فقد أسهمت في ضعفها الصناعات المستوردة[١].

بعد ذلك برز في مجال الإنتاج الصناعي، وبشكل أوضح من الإنتاج الزراعي، التغيرات الحاصلة، في ميزان الإنتاج لصالح الصناعة، في القطاع اليهودي، وشركات الامتياز الاحتكارية، فقد اتسعت باطراد وتيرة نمو الإنتاج الصناعي اليهودي، وحجمه، بنسبة أكبر من الإنتاج الصناعي العربي[٢]

فقد استغل الاستيطان اليهودي الرأسمال الأجنبي، وعلاقات الاستيطان بالسوق العالمية الرأسمالية، وبالاحتكارات الأجنبية، وتشجيع حكومة الانتداب لتطوير الطاقة الإنتاجية اليهودية، وذلك عن طريق استيراد الآلات الحديثة للصناعة، واستغلال الخبرة التِقنية للمهاجرين اليهود[٣].

في عام ١٩٣٩، ومن خلال الإحصاء السنوي لحكومة الانتداب في فلسطين، ظهرت نتائج التطور، واستثمارات رأس المال في قطاع الإنتاج الصناعي في فلسطين، وكانت كالتالي: [٤]

أ - انعكس ضعف المكانة، التي وصل إليها أصحاب الصناعة

(١) سميح شبيب، **الأصول الاقتصادية، والاجتماعية للحركة السياسية في فلسطين ١٩٢٠ / ١٩٤٨**، رام الله، وزارة الثقافة الفلسطينية ١٩٩٩، ص ٢٦، ٢٧.

(٢) سعد، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٣.

(٣) **المصدر نفسه**، ص ١٤٨ - ١٤٩.

(٤) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: -

- الموسوعة الفلسطينية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٧٤.

- سعد، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٨.

العرب، في مجال التوظيف في الصناعة، ولم تتعد حصتهم ٦.٥ %، من مجمل الاستثمارات، أما اليهود فبلغت حصتهم ٤٠.٣%، وشركات الامتياز ٥٣.٢ %، من الصناعة الفلسطينية العامة. وتدل بيانات الإحصاء على أن السبب، لم يكن فحسب، نتيجة لضعف الرأسمال العربي، المُعد للاستثمارات في الصناعة، وإنما، أيضًا، نتيجة لخطة التحالف الإمبريالي - الصهيوني المبرمجة، والمنسقَّة، التي تجسَّدت في تسريع وتيرة النمو الرأسمالي، وتوسيع السوق من قِبَلْ القطاع اليهودي (احتلال السوق)، أيضًا، الشركات الاحتكارية المختلطة الأجنبية - الصهيونية (برأسمال مساهم ومشترك)، فضلاً عن تدفُّق رأس المال، إبان الهجرة الكبيرة (١٩٣٣ - ١٩٣٧)، ولهذا، كانت النتيجة أن أغلبية رأس المال الموظَّف، في العام ١٩٣٩، احتوته شركات الامتياز الاحتكارية والمختلطة، برأسمال صهيوني وأجنبي.

ب - بلغت نسبه الصناعات العربية حوالي ٢٨%، واليهودية - الصهيونية حوالي ٧٢%، من الصناعات الكلية في فلسطين.

ج - وصلت نسبة اليد العاملة الصناعية العربية ٢٠%، واليهودية - الصهيونية ٧٦.٩ %، ومن حيث متوسط عدد العاملين في المجال الصناعي اليهودي الواحد، فقد زاد ٣.٣ مرة، عن عدد العمال العرب في الصناعة الفلسطينية.

د - كانت الطاقة الإنتاجية للصناعة اليهودية أفضل منها في الصناعة العربية.

هـ - بلغت نسبة الإنتاج الصناعي العربي ١٧.٥%، واليهودي ٦٨.٤% (أي زاد القطاع اليهودي عن نظيره العربي، حوالي ٤ أضعاف).

و - تفوَّق القطاع اليهودي - الصهيوني، في مجال تنوُّع إنتاج الصناعة الواحدة.

ز - كما تفوق القطاع اليهودي - الصهيوني في مجال الكفاءة الإنتاجية (الناتج الصافي إلى الناتج الإجمالي).

ح - فاق عدد المحلات، والمؤسسات الصناعية في القطاع اليهودي الصهيوني، عنه في القطاع العربي، عدا فرع النسيج.

تطور الصناعة:

عكست معطيات الإحصاء الصناعي، للعام ١٩٣٩ الاتساع الشاسع في الهوة بين تطوُّر الصناعة العربية، وتطوُّر الصناعة اليهودية - الصهيونية، إذ استطاعت الأخيرة الهيمنة على جميع أوجه الإنتاج الصناعي، بالنسبة للصناعة الفلسطينية، لقد كان العاملون العرب يتمركزون، في الأساس، في ثلاثة فروع أساسية، هي الأغذية، والنسيج، والتبغ، وبلغت نسبه العاملين في هذه الفروع الثلاثة (٥٥.٥%)، من مجمل عدد العاملين العرب، في الصناعة، ما يدل على أن الصناعة العربية، كانت تعاني من مشكلة التطور الآلي في الصناعة[١].

استمرار الطابع الحرفي للصناعة، وتمثيله نسبه ١٨.٣٤% من

(١) **المصدر نفسه**، ص ١٤٣ - ١٤٥.

مجمل العالمين، أما في الصناعة اليهودية - الصهيونية، فقد كان عدد المستقلين اليهود من أصحاب الورش الصغيرة، والمهن، هي ضعف المستقلين العرب، تقريبًا، إلا أن وزنهم، ضمن مجمل الإنتاج الصناعي اليهودي - الصهيوني ٩.٧%، أي لا يوازن النسبة التي يشغلها الإنتاج الحرفي العربي، في مجمل الإنتاج الصناعي العربي ٣.١٨% [١].

تأثير الحرب في الصناعة:

اتسعت فجوة النمو بين الصناعتين، العربية، واليهودية الصهيونية، رغم استفادة كل منهما من ظروف الحرب، ففي الصناعة اليهودية - الصهيونية، ارتفع الإنتاج الصناعي بنسبه ١٠٠%، كما تم تطوير وسائل الإنتاج، وأساليبه - الأمر الذي برز في صناعة الماس - وتطوَّرت تطورًا سريعًا، كما ارتفع إسهام الصناعة اليهودية - الصهيونية في مجموع الإنتاج الصناعي الفلسطيني من ٨٠%، عام ١٩٣٩، إلى ٨٥% خلال الحرب العالمية الثانية، إلى ذلك، تفاقَمَ حجم الوحدات الإنتاجية اليهودية - الصهيونية، فيما يتعلق بعدد العاملين فيها، بالمقارنة مع الوحدات الإنتاجية العربية، كما زاد حجم رأس المال، وعدد الأحصنة في الآلات المستخدمة، وارتفعت نسبة الأجور، وكم الإنتاج الصافي في القطاع اليهودي - الصهيوني، عنه في القطاع العربي[٢].

ورغم هذا، استطاع القطاع العربي أن يتفوق على القطاع اليهودي - الصهيوني، في بعض الصناعات، كالتبغ، والزيوت النباتية، والأخشاب،

(١) **المصدر نفسه**، ص ١٤٥ - ١٤٦.

(٢) الموسوعة الفلسطينية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٧٥ - ٦٧٧.

والورق، والجلود، والنسيج، حتى عام ١٩٤٢[١].

كما لوحظ التفوق في كلٍ من الناتج الصافي، والأرباح الصافية، للصناعة العربية، بالمقارنة باليهودية - الصهيونية، حيث أن الناتج الصافي في الفترة (١٩٣٩ - ١٩٤٢)، ازدادت نسبته إلى ٥٥٠.٧% في القطاع العربي، و ٤٦٧.٨ % في القطاع اليهودي - الصهيوني، أما بالنسبة للأرباح الصافية، فجاءت ٦٦٣.٧ % للقطاع اليهودي - الصهيوني، و٤٠٤.١ % للقطاع العربي [٢].

محددات التطور التجاري:

بعد تقدُّم التجارة، في العهد العثماني، وتدفُّق المنتجات القطنية الأوربية الرخيصة، عبر المرافق، وطرق التجارة، وزيادة الصناعات المستوردة [٣]، أسهمت في تكييف تجارة فلسطين الخارجية، وتشكيل هيكلها، واتجاهاتها، خلال عهد الانتداب، مجموعة من العوامل الرئيسية، علي رأسها طبيعة الموارد الطبيعية والبشرية، ثم طبيعة الموقع الجغرافي لفلسطين، وسط الخارطة العالمية، فالتنمية التي جرت في فلسطين، بما في ذلك محتوي الإنتاج، ووسيلة المواصلات التي تم إقامتها، فضلاً عن السياسة التجارية، والجمركية، التي انتهجتها سلطات الانتداب البريطاني والسياسة التمييزية، ضد المصالح العربية الفلسطينية، المساندة للمصالح الصهيونية [٤]. فنجد التطورات الاقتصادية والثقافية، زمن الانتداب

(١) **المصدر نفسه، الصفحة نفسها.**
(٢) **المصدر نفسه، الصفحة نفسها.**
(٣) شبيب، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٦ - ٢٧.
(٤) الموسوعة الفلسطينية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٨٢.

البريطاني، إلي ذلك احتلال اليهود في حكومة الانتداب للوظائف، في جميع الدوائر الحكومية، ولاسيما في القطاعات المالية، وشكلوا أغلبية في مصلحة السكك الحديد، وفي الوقت الذي ظهرت فيه طبقة جديدة من المسلمين والمثقفين، أخذ تناقص اليهود في جميع المجالات، ولاسيما، منذ الثلاثينيات، علي أن ظهور هذا التنافس لا يعني تقليص حجم التجارة اليهودية، إذ أن حجم التجارة، خلال الثلاثينات والأربعينات، قد ارتفع [١]. وبفضل هذه الحماية، تشجَّع أغنياء اليهود في العالم، فنقلوا قسمًا من رؤوس أموالهم إلي فلسطين، وأنشئوا عدة صناعات، واستغلوا فرصة قيام الحرب العالمية الثانية، فحملوا حكومة الانتداب البريطاني علي الاعتماد عليهم، دافعين بها إلي وضع أنظمة، حصرت بموجبها الاستيراد من الخارج للمستوطنين اليهود، ومؤسساتهم التجارية، فأتاح ذلك لها، أن تزداد وتتوسع، لهذا أصبحت فلسطين، وبعض بلاد الشرق الأوسط، سوقًا تجارية، تُروَّج فيها المنتجات اليهودية [٢].

أولا : هيكل الموارد الطبيعية والبشرية وانعكاساتها :

هيَّأت فرص، ساعدت علي تطوُّر الإنتاج الزراعي والصناعي، وتشكيل حدود التجارة الخارجية، استيرادًا وتصديرًا، علي الرغم من سيادة الطابع الاستهلاكي، في الصناعة الفلسطينية [٣].

(١) جلادي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٨ - ٣٨.
(٢) القصربي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٤.
(٣) الموسوعة الفلسطينية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٨٢.

١ - موقع فلسطين الجغرافي:

انعكس موقع فلسطين المتميِّز، كواسطة امتداد الوطن العربي، وبين القارات الثلاث (آسيا، وأفريقيا، وأوروبا)، علي قيام تجارة نشيطة، نسبيًا، بالإضافة إلي قيام فلسطين بدور المركز، لإعادة تصدير المنتجات المستوردة، من جنوبي شرق آسيا، إلي أوروبا[١].

كانت موانى فلسطين الرئيسية علي البحر المتوسط، خلال الانتداب، تضم كلا من حيفا، يافا، تل أبيب، عكا، وغزة. وحتى قيام دولة إسرائيل (١٩٤٨) كانت فلسطين تلعب دورًا مهمًا، كمركز لعبور التجارة العربية إلي أوربا، وزادت أهميتها، بعد حفر قناة السويس[٢].

٢ - الموارد الطبيعية وتشكيل تركيبة التجارة الخارجية:

كان لمحدودية موارد فلسطين الطبيعية، أثر كبير، في تشكيل المجال الإنتاجي، وبالتالي التصديري الفلسطيني، فتركَّزت تلك الموارد، بالدرجة الأولي، علي الإنتاج الزراعي، ومستخرجات البحر الميت الكيماوية، إلي جعل هيكل الصادرات الفلسطينية يعتمد علي المنتوج الزراعي، وليس الصناعي، مثل باقي البلدان المستعمَرة، ولاسيما سلعة واحدة، هي الحمضيات، بالإضافة الى تصدير متواضع، لمنتجات البحر الميت الكيماوية، وبعض المواد الخام، كالجلود، والصوف الخام، وأمعاء الماشية، وقد انعكس ذلك علي إقامة حركة متصاعدة للمستوردات، من أجل تغطية حاجات فلسطين الرئيسية، من المنتجات الزراعية

(١) ياسين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٨٣.
(٢) الموسوعة الفلسطينية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٨٣.

والصناعية. ولمحدودية الموارد الطبيعية، وطبيعة المرحلة الإنمائية المتواضعة، التي كانت عليها فلسطين تحت الانتداب، ومع تزايد عدد السكان، وحدوث بعض التحسُّن في مستويات المعيشة، فقد سجَّل الميزان التجاري عجزًا كبيرًا، ومتصاعدًا، قيمته ٩.٢ مليون جنيه فلسطيني [١]، وارتفعت قيمة تلك العجز المتواصل، أثناء الحرب العالمية الثانية، خاصةً، ما بين سنتي ١٩٢٢ - ١٩٤٦، حتى وصل إلي ٢٠.٦ مليون جنيه، في عام ١٩٤٤، و١٩.٥ مليون جنيه، في عام ١٩٤٥، ٤٢.٨ مليون جنيه في عام ١٩٤٦، فسجَّل اتجاه عام تصاعدي، في فترات السلم الداخلي والخارجي، أثناء الفترة نفسها، وانخفاضًا، في فترات الحركات الثورية (عام ١٩٣٧، مثلاً)، وفي فترات الاضطرابات الدولية (عام ١٩٤٣، مثلاً) [٢]، حيث كان الهبوط في نشاط فلسطين التجاري. وتتضِّح هذه الصورة أكثر، في العلاقة بين فائض الاستيراد، ومصادر الاقتصاد الفلسطيني، إلي السوق الإمبريالية [٣].

وقد لعبت العوامل المتعلقة بغياب إدارة تنمية وطنية، وإحلال إدارة استعمارية محلها، وما نجم عن " صك الانتداب " من نصوص تمييزية ضد مصلحة فلسطين، دورًا في تحقيق هذا العجز. كما تم تمويل العجز في الميزان التجاري، الذي انعكس على ميزان المدفوعات، بفعل الصادرات غير المنظورة، وتحرُّك رأس المال الوافد إلي فلسطين، مع

(١) ياسين، **مصدر سبق ذكره**، أوردته الموسوعة الفلسطينية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٨٣.

(٢) الموسوعة الفلسطينية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٨٣ - ٦٨٤٠.

(٣) سعد، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥١.

المهاجرين الصهاينة [١].

ثانيا: تركيبة التجارة الخارجية والتخلف الاقتصادي:

عكست مكونات نظام التجارة الخارجية السلعية، طبيعة الاقتصاد الفلسطيني، الذي اتسَّم بالتخلف وتوزَّعت صادرات فلسطين، خلال الانتداب، علي الأقسام الرئيسية التالية: المنتجات الزراعية، والمواد الغذائية، والمواد الأولية، والبضائع غير المصنَّعة، والمصنَّعة.

سيطرت المجموعة الأولي علي مكونات تجارة فلسطين التصديرية، وكانت الحمضيات الأولي في قائمة الصادرات، فارتفعت نسبتها إلى ٩٥% من مجموع الصادرات الزراعية، أما سلع الجزء الثاني، فشملت الجلود الخام المجفَّفة، والصوف الخام، والكبريت [٢].

إلا أنها، مع بداية الاحتلال البريطاني لفلسطين سُدِّدَت ضربات متلاحقة للتجارة الفلسطينية، بدأتها الإدارة العسكرية، التي رفعت أجور الشحن، وحظَرت تجارة الزيت، وبعض أنواع الفاكهة.

كما اتُّخِذت إجراءات متعددة لحظر الإتجار بالمواد الغذائية، عام ١٩٢٠. ما لبث أن أُلحِقت بضربات أخرى، أكثر ضراوة، حين أُغرِقت الأسواق بالمنتجات الزراعية، المماثلة للمنتجات الفلسطينية [٣].

خلال أربعينات القرن العشرين، ظهرت منتجات فلسطينية جديدة، علي قائمة الصادرات: بنزين، مازوت، وماس مصقول، ما عوَّض

(١) الموسوعة الفلسطينية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٨٤.
(٢) **المصدر نفسه**، ص ٦٨٣ - ٦٨٤.
(٣) البديرى، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٦٧.

انتكاسة صادرات الحمضيات الفلسطينية، خلال الحرب العالمية الثانية، مما أدي إلي تضاعف حجم الصادرات خمس مرات، من عام ١٩٣٩ إلي ١٩٤٦.

نتيجة لتخلف فلسطين الاقتصادي، وانفتاحها على التجارة الحرة مع الدول الأجنبية، بدون قيود أو سياسات تجارية وطنية، بقيت صادرات القسم الثالث تُمثل نسبة ضئيلة (الصابون، منتجات شركة البوتاس الفلسطينية، والأملاح المعدنية) [١].

ثالثًا: السياسة الاقتصادية البريطانية التمييزية وانعكاساتها التجارية:

عمل الانتداب على توجيه تجارة فلسطين الخارجية، لمصلحته، بالإضافة لدعم الاقتصاد الصهيوني، وأدى ذلك لزيادة مطردة في فائض استيراد المنتجات في فلسطين (١٩٣٩)، بسبب زيادة الهجرة الصهيونية، ودعم فرص توطين اليهود في فلسطين، وما رافقها من استيراد البضائع، لخدمة احتياجاتها، الاستهلاكية والإنتاجية، وإضعاف فرص نمو الاقتصاد العربي [٢].

فتحت حكومة الانتداب، فرص التصدير والاستيراد للمتهادنين العرب، واتسعت الأعمال التجارية، والمالية، والزراعية، والاقتصادية، وتدفقت الأموال من الخارج، ولم تهتم بالصناعة المحلية، لكنها استنزفت موارد فلسطين الطبيعية، وتركَّز نشاطها في البناء، والزراعة، اللذان كانا يخدمان الأغراض الصهيونية، والبريطانية، فالبناء كان يخدم حركة

(١) الموسوعة الفلسطينية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٨٤.
(٢) **المصدر نفسه، الصفحة نفسها.**

الاستيطان الصهيونية، بالدرجة الأولى، والزراعة (الموالح) كانت تُدِر أرباحًا طائلة جرَّاء بيعها في الأسواق الخارجية، وبهذا، فقد استفاد اليهود - الصهاينة، أكثر من العرب، في تلك المجالات[١].

كما قامت سلطات الانتداب بالعديد من الإجراءات، لحماية الإنتاج اليهودي - الصهيوني، وتحقيق الدخل التعويضي لخزينة الانتداب العامة، لذا شهرت البرجوازية الفلسطينية العربية المقاطعة، والمناداة بالتجارة الحرة، لمواجهة اتساع الهوة، بين الرأسمالية العربية، ونظيرتها اليهودية - الصهيونية عام ١٩٤٥[٢].

انعكس كل هذا على اتجاهات التجارة الخارجية في جانبيها، التصديري والاستيرادي، وفيما يتعلق بأهمية بريطانيا، وممتلكاتها النسبية في تجارة فلسطين الخارجية، فقد ارتفع نصيبها من الواردات الفلسطينية في الفترة من سنة ١٩٣٣ إلى سنة ١٩٤٠، من ٢١.٥% إلي ٣٣.٧%، كما احتلت بريطانيا المركز الأول في تجارة فلسطين الخارجية، طوال فترة الانتداب، تلتها ألمانيا، بعد عام ١٩٣٦، نتيجة نشاط الهجرة اليهودية، التي صاحبها تصدير الآلات، والمعدات الصناعية، بسبب منع اليهود من حمل أموالهم معهم من ألمانيا إلي فلسطين، وفقًا لبنود اتفاقية الهعفراه، الموقَّعة بين الحركة الصهيونية (شتيرن)، والحكومة الألمانية زمن النازي. كما استوردت فلسطين، من بريطانيا، معظم احتياجات

(١) سعد، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٠.
(٢) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: -
ياسين، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩١ - ١٩٥.
الموسوعة الفلسطينية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٨٤ - ٦٨٥.

الحكومة (المدنية، والعسكرية) البحرية، والجيش، والقوى الجوية، وكذلك جميع احتياجات مشاريع الامتياز، التي أُقيمت برؤوس أموال بريطانية - صهيونية مشتركة، أيضًا، المنسوجات القطنية، والصوف، والأدوات الكهربائية، والأسمدة، والشاي، والسكر، والملح، والسمك المجفف والمحفوظ، والدواجن [١].

بالنسبة للصادرات الفلسطينية إلى بريطانيا، تمثلت في سلع زراعية، أو مواد خام لازمة للصناعة، فاستوعبت بريطانيا، قبل الحرب العالمية الثانية، ٥١.٥% من قيمة الصادرات الفلسطينية، وبسبب الحرب، وتحوُّل التجارة إلى منطقة الشرق الأوسط، تراجعت المستوردات البريطانية، وفي أعقاب الحرب مباشرة، عادت الصادرات الفلسطينية صوب أسواقها التقليدية، فارتفعت نسبة الاستيعاب البريطاني للصادرات الفلسطينية، صوب أسواقها التقليدية من ١٤.٥% عام ١٩٤٣، إلى ٢٨% عام ١٩٤٦. كما تقدَّم موقع الولايات المتحدة، خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، كسوق لصادرات فلسطين [٢].

وقد اقترح مشروع التقسيم لعام ١٩٤٧، تكوين مجلس اقتصادي عربي يهودي مشترك، ليوفر لفلسطين منفذًا عادلاً، متساويًا للطرفين في أسواق التصدير، على أن تدفع جميع المشاريع المدارة من قِبَلْ ذلك المجلس أجورًا عادلة للطرفين، على أساس واحد [٣].

(١) الموسوعة الفلسطينية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٨٤ - ٦٨٥.
(٢) الموسوعة الفلسطينية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٨٥.
(٣) البد يري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٦٧.

رابعا: تأثُّر التجارة بالحرب العالمية الثانية:

تنامت تجارة فلسطين الخارجية، تناميًا ملحوظًا، خلال سني الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥)، وسجَّل ميزان المدفوعات عجزًا متواصلاً، جرى تمويله من خلال المشتريات العسكرية البريطانية، وأسهمت تحويلات الأموال اليهودية، في تغطية العجز التجاري، كما أدت ظروف الحرب إلي إحداث تغيير في تركيبة الصادرات الفلسطينية، واتجاهاتها، فاتجهت معظمها إلي أسواق الشرق الأوسط، علي عكس ما بين الحربين، وبسبب صادرات الأسواق الأوربية، إلي جانب الحماية علي الواردات المصرية، وأصبحت بذلك أسواق الشرق الأوسط المصدر الأساسي للتصدير، فارتفعت الصادرات إلي ٧٥%، والواردات إلي ١٨%، ولوحظ بشكل خاص استفادة الصادارت الصناعية من فرص تنافس الصادرات الفلسطينية، أثناء الحرب العالمية الثانية، ففي بداية الحرب، بلغت قيمتها ٧٥٠ ألف جنيه، وفي نهايتها ٧.٠٠٠.٠٠٠ جنيه (١)

د - محددات النظام المصرفي والمالي:

المؤسسات المالية في فلسطين (٢):

١- لم يكن للجانب العربي مؤسسات مالية كثيرة، فقد اعتُبِرَ البنك العربي أحد أهم هذه المؤسسات، وكان قد أُنشئ عام ١٩٣١، وقدَّم خدمات جليلة للاقتصاد العربي الفلسطيني، أيضًا، كان هناك البنك

(١) الموسوعة الفلسطينية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٨٦.
(٢) البد يرى، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٦٧ - ٣٦٩.

الزراعي العربي، الذي أُنشئ عام ١٩٣٣. وعن المشاريع التي قُدِّمت من قِبَلْ البعض، لإنشاء مصارف عربية زراعية، تُقدِم قروضًا طويلة الأجل بفوائد، فلم تُلاق نجاحًا، كما لم يُقام مشروعًا آخر، قُدِّمَ إلى الجامعة العربية، لإنشاء مؤسسة مالية تابعة لها، لتأمين تسليف زراعي عقاري.

٢- أما عن الجانب البريطاني، فكان صورة من صور الاحتكارات الإمبريالية العالمية، فعملت على مصادرة أراضي عرب فلسطين.

٣- وعن الجانب الصهيوني، فقد عمل على دعم الاستيطان الزراعي، عن طريق مؤسساته المالية (الكيرن هايسود، الهستدروت، الصندوق القومي اليهودي، والكثير من البنوك والمؤسسات المالية).

قبل عام ١٩١٨، لم يكن في فلسطين نظام مصرفي، وفق التحديد العلمي المتعارف عليه، وبقي الوضع هكذا، حتى مطلع الانتداب البريطاني. وقد لعبت الهجرة اليهودية، لا سيما من ألمانيا، دورًا رئيسيًا في تشكيل الجهاز المصرفي، وتنشيطه، إذ سعت لبناء القاعدة المصرفية اللازمة لممارسة النشاط الاقتصادي والاستيطاني الصهيوني في فلسطين، وقد كان إنشاء المؤسسات المصرفية عائدًا، بالدرجة الأولى، إلى الجهد اليهودي - الصهيوني، وليس إلى الإدارة الانتدابية [١].

تطور الجهاز المصرفي في عهد الانتداب البريطاني:

في عام ١٩٢٢، صدر القانون المصرفي الأول، ولم يضع قيودًا

(١) الموسوعة الفلسطينية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٨٧.

عملية على فتح البنوك الجديدة، ووضع رقابة غير جديدة، انحصرت على العمليات المصرفية، وحتى على جمعيات التسليف التعاونية، أدت هذه السياسة المصرفية لهجرة اليهود، وتدفق رأس المال على نطاق واسع، وبالتالي، إلى نمو سريع في عدد البنوك، والجمعيات التعاونية للتسليف، لاسيما خلال المدة ما بين سنتي ١٩٢٠ - ١٩٣٤ [١].

بدأ عهد جديد للمجتمع اليهودي - الصهيوني في فلسطين، في فترة من ١٩٣٢ - ١٩٤٥، وشهدت هذه الفترة الممارسات النازية، أثناء الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي أدى إلى تدفُّق المهاجرين الصهاينة لفلسطين بأعداد مضاعفة، ورافقت هذه الهجرة، عملية تدفُّق منتظم لرؤوس الأموال، وازدهرت البنوك، شأن سائر فروع الاقتصاد، وكان لهجرة اليهود الألمان دور رئيسي في ذلك [٢]، بعد زيادة البنوك إبان الحرب الأثيوبية - الإيطالية، وتأثيرها على البنوك الصغيرة، فتحركت سلطات الانتداب لوقف الحرية، شبه الكاملة، على النشاط المصرفي، وتم إصدار تشريع مصرفي، لتدعيم الوضع المالي للبنوك المحلية، وتقوية رأسمالها، والحد من عدد البنوك والمؤسسات المالية الصغيرة، عام ١٩٣٧، رغم الانخفاض في عدد البنوك، عام ١٩٣٦. وعند إندلاع الحرب العالمية الثانية، والذي لم يكن بسبب التعليمات الجديدة، بل لانحدار الهجرة، وبالتالي قلة تدفُّق الأموال، والركود الاقتصادي، منذ عام ١٩٣٦ والكساد، أيضًا، كسبب محلي للثورة الفلسطينية العربية

(١) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
(٢) المصدر نفسه، ص ٦٨٧ - ٦٨٨.

١٩٣٦ - ١٩٣٩، تبلوَرَت هيكلية النظام المصرفي على النحو التالي [١]:

أ - البنوك الأجنبية. ب - البنوك المحلية.

ج - جمعيات التسليف التعاونية.

بعد انخفاض الائتمان الممنوح لمجموع الودائع، لأكثر من ٧٠%، في نهاية عام ١٩٤٥(١٩٣٨ - ١٩٤٥)، في البنوك، ومن ١٠٩% إلى ٣٢%، في جمعيات التسليف، ارتفعت بنسبة ٤٦% في البنوك، ٥٨% في جمعيات التسليف، نهاية عام ١٩٤٧ [٢].

الجهاز المصرفي: بين القطاعين العربي واليهودي - الصهيوني، جرى تكييف السياسة الجمركية البريطانية، بحيث تخدم متطلبات دعم الصناعة اليهودية وحمايتها، وإضعاف الصناعة العربية، ففي عام ١٩٢٤، صدر قانون الرسوم الجمركية، بديلاً عن قانون النظام الجمركي (في العهد العثماني) (١١% على البضائع المستوردة، ١% على الصادرات)، وشمل [٣]:

أ - زيادة الرسوم الجمركية على بعض المواد، بهدف زيادة دخل الحكومة.

ب - خفض رسوم الاستيراد على بعض مواد البناء، كالحديد، والخشب، من ١١% إلى ٣%، وذلك لدعم أنشطة الإسكان اليهودية في فلسطين.

(١) **المصدر نفسه**، ص ٦٨٨ - ٦٨٩.
(٢) **المصدر نفسه**، ص ٦٨٩.
(٣) **المصدر نفسه**، ص ٦٨٥ - ٦٨٦.

ج - إعفاء المقتنيات الشخصية، والآلات الزراعية، والبذور، التي كان المهاجرين اليهود، يأتون بها إلي فلسطين، من الرسوم الجمركية.

د - إلغاء المعاملة الخاصة التي كانت تتمتع بها البضائع التركية، والمصرية، والسورية، لفلسطين، وقد أُدخِلَت من وقت إلى آخر، تغييرات في معدلات الرسوم الجمركية، لدعم الصناعة اليهودية، وضرب الصناعة العربية، أيضًا، تحقَّقت الحماية للصناعة اليهودية، برفع وخفض وإلغاء الرسوم. وقد كان لهذه الإجراءات، أثر سلبي بالغ في الإنتاج العربي، بسبب الرسوم الجمركية العالية، إلى ذلك رفضت سلطات الانتداب، الاستجابة لمتطلبات دعم بعض الصناعات العربية، من خلال حمايتها من المستوردات، تمثَّل كل ذلك في هيمنة القطاع اليهودي على قطاع التجارة الخارجية لفلسطين، تصديرًا واستيرادًا، ويشهد سجل النضال الوطني والاقتصادي العربي - الفلسطيني، على رفض هذه السياسات البريطانية التمييزية، والمطالبة بتصحيحها.

نخلُص من هذا كله، أن فلسطين عاشت إبان الانتداب البريطاني، تحت بنيتين اقتصاديتين، وليس بنية واحدة، أولاهما عربية، والأخرى يهودية - صهيونية، استقرت بالرساميل الكبيرة، والتقنية العالية، ومحاباة الانتداب البريطاني، على حساب العرب الفلسطينيين، وبنيتهم الاقتصادية، الأمر الذي كان له تأثير حاسم على حرب ١٩٤٨.

* * *